الفكر السياسي لحركة أنصار المساواة في انكلترا
(١٦٤٥-١٦٤٩)

م. يونس عباس نعمة
مركز بابل للدراسات الحضارية

المقدمة

عُد الجدل الشعبي المرافق للحرب الأهلية الإنكليزية ، أهم جوانبها شأناً وأهمية، إذ توضح أول ظهور للرأي العام في العملية السياسية، وحجم الكتابات الجدلية الفكرية كان كبيراً، تناول الأفكار اللاهوتية والأخلاقية وتطبيقها على الحكم، أوضح المساوئ وناقش الدساتير وأدلى بالحجج المؤيدة والمعارضة للتسامح الديني، وهاجم أو دافع عن حكومة الكنيسة وتناول علاقتها بالسلطة المدنية، طالب بشكل من أشكال الحرية المدنية أو أنكره، وقام كثير من الجدل على الاعتقاد بان المؤسسات السياسية والاجتماعية لا يسوغ وجودها، إلا كونها تحمي المصالح الفردية وتصون الحقوق المدنية، وتضمن العيش المشترك في ظل تسامح ديني ويمكن القول أن هذا الجدل على صورة المنشورات، كان أول تجربة شهدتها أوربا بشكل عام وإنكلترا بشكل خاص في السياسية الشعبية.

إن حركة أنصار المساواة من أكثر الحركات إثارة للاهتمام من بين الحركات جميعاً التي رافقت الحرب الأهلية ومن الصعوبة تحديد الفئات الاجتماعية التي انبثقت منها الحركة، بعد أن لم تقتصر معارضة الملك شارل الأول على فئة أو طائفة محددة، إذ أسهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة إلى زيادة الانتقادات من أطراف مختلفة لسياسة الملك شارل الأول وحكومته، ولا يمكن إغفال أن جل المعارضة البرلمانية لاسيما حركة أنصار المساواة كانت تستمد القوة والنشاط من حركة الإصلاح الدينية البيوريتانية، التي لم يكتف أتباعها بالركون إلى الطقوس الدينية السائدة تبعاً للنظام الكنسي، وأخذت تتطور بالتدريج إلى تيار سياسي ديني، متجاوزاً الاكتفاء بالوعظ والتبشير، ومنادياً في وقت الثورة البيورتانية، بإحياء مبادئ وتراث جون كالفن، والحث على المتابعة والقراءة ، والإفادة من ضعف مراقبة المطبوعات للنشر والوصول إلى مخاطبة أكثر قدر ممكن من الناس ، قسم البحث الى ثلاث مباحث تناول الأول الفكر السياسي لحركة أنصار المساواة للمدة(١٦٤٥-١٦٤٧)،وناقش الثاني موقف حركة أنصار المساواة من النزاع بين الجيش والبرلمان سنة ١٦٤٧،وتطرق الثالث إلى مناقشة برنامج الحركة في كنيسة بوتني والتداعيات المرافقة له للمدة(١٦٤٧-١٦٤٩).

المبحث الاول :الفكر السياسي لحركة أنصار المساواة ١٦٤٥-١٦٤٧

ارتبطت حركة أنصار المساواة[١] منذ انطلاقتها بعدد من المفكرين الذين كان لهم الأثر الكبير في الجدل السياسي المرافق للحرب الأهلية الانكليزية [٢]، ورفد الحركة بالأفكار البناءة، ومع انه ليست هناك معلومات كافية عن خلفية الكثير منهم ومستوى تعليمهم وأماكن دراستهم، إلا أنه يبدو ان معظمهم من الطبقة الوسطى، وأتباعهم من الفئات الاجتماعية الدنيا التي تبحث في تحسن أوضاعها في ظل الاختلاف السياسي، والإفادة من التحولات في موازين القوى بين السلطة الملكية والبرلمانية، وما يمكن أن تحدثه الحرب الأهلية من تغيرات، ونجد أن أكثر من ارتبط بالحركة هم من الحشود التي ناصرت البرلمان في تحديه للسلطة الملكية عند محاكمة توماس وينتورث[٣]Thomas Wentworth، ويوم إعدامه، إذ عدته رمزاً للاستبداد الملكي والمسؤول الأول عن تدهور أحوال الشعب الاجتماعية [٤] وهي ذات الحشود التي خاطبها البرلمان عند نشره وثيقة الاحتجاج العظيم في عموم البلاد، وهم القاعدة التي جمع منها البرلمانين جيشهم للدفاع عما أطلقوا عليه حقوق الشعب غداة الحرب الأهلية، وهي التي ساندت البرلمان بدفع ما أمكنها من منح ورسوم ضرائبية.أثناء النزاع ضد الملك شارل الأول[٥]CharII وباموال الضرائب تمكن البرلمان من تجنيد جيش قوي في حين انفض أكثر جنود الملك من حوله لعجزه عن دفع أجورهم[٦].

عُد جون ليلبرن [٧]John Lilbarn أبرز مفكري الحركة، والمفكر الذي التف حول أفكاره أنصارها ، أعتقد ان الحكومة العادلة هي التي تستمد سلطانها من رضا المحكومين ويكون في صلب عقيدتها ان الناس متساوون بحكم الطبيعة فأبوهم واحد ويتمتعون بحق الولادة نفسه (Free Born Rights)، وتجعل في صلب أولياتها قضية التسامح الديني، بوصفه الخيار الأمثل في تحقيق السلام مع كل الطوائف [٨].

انتقد ليلبرن أداء المشيخين وتعصبهم في رسالة موجهة في ٧ كانون الثاني ١٦٤٥ الى زعيم المعارضة البرلمانية براين وطالبه بالتسامح وإطلاق حرية الكلام للمستقلين جميعاً ، الأمر الذي رفضه براين وطالب مجلس العموم باستدعائه ومحاسبته، وفي ١٨ حزيران ١٦٤٥ وجه الاتهام ثانية لليلبرن، بحجة نشره كراس سياسي دون إجازة رسمية، ولكن ذلك لم يقنع القضاء بسجنه وكشف ليلبرن من انتقاده للمشيخين عند نشره كراسين ، الأول تحت عنوان الاكتشاف الجديد للتحول الكبير Afresh Discovery of Prodigious Wanderings والثاني تحت عنوان المزيج الكاذب The Liar Confounded[٩].

جدد ليلبرن فيهما انتقاده لأعضاء البرلمان، وذكر أنه لا يمثل الشعب بالصورة الصحيحة ولا يمارس مهامه لجمع شمل الطوائف جميعاً، وان أعضاء البرلمان يتمتعون بحياتهم فيما يقوم الجنود بالدفاع عن المبادئ التي رفعت للقيام بالتحرك ضد الملوكية ونتيجة لذلك تم استدعائه

لمجلس العموم الذي حول قضيته للقضاء ليحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر (تموز – تشرين الأول ١٦٤٥) ، وكتب وهو في السجن تبرير حق الولادة للمواطن الإنكليزي England Birth right Justify ، وتم سجنه ثانية في بداية تموز ١٦٤٦ بعد اتهامه القائد العسكري ايرل مانشستر Earl Manchester بالخيانة والتعاطف مع الملكيين ، وأبعد عن منصبه العسكري وغرم ٢٠٠ باوند إسترليني، الأمر الذي أثار حفيظة أتباعه، فقدموا التماساً موقعاً من ٢٠٠٠ مواطن بضمنهم عدد من التجار وأعضاء متعاطفون معه من مجلس العموم ، مطالبين البرلمان بالعفو عنه [١٠].

أمام تزايد الأفكار الراديكالية والكتابات المساندة لها ، نشر توماس أدواردز[١١] Thomas Edwards أحد المفكرين من أنصار المشيخيين كتاب الهلاك Gangrene في نهاية ١٦٤٦، والغرض منه نقد مفكري حركة أنصار المساواة والمطالبة بالوقوف ضد أفكارهم حتى لا تنتشر في مؤسسات الدولة، وانتقد ادواردز بشدة الطوائف المنشقة عن الكنيسة والهرطقة والكفرة على حد سواء، وهاجم ما اسماه الراديكالية[١٢]Radicalism ، التي ذكر أنها لا تقل خطراً عن الطوائف الأخرى المنشقة، واتهمها بمحاولة تقويض النظام العام في المملكة [١٣].

هاجم ادواردز فكرة المساواة ، التي رفعها الراديكاليون شعاراً لهم، وعدها تقويضاً للثوابت التي قام عليها النظام الملكي في التفريق بين السيد والمسود، وشاعت تسمية أنصار المساواة بعد ذكر ادواردز أن هؤلاء الراديكاليين يدعون جميع الناس هم بالطبيعة أبناء آدم، ومنه استمدوا شرعاً الملكية والحقوق والحريات الطبيعية ومن ثم يستلزم ان جميع الشعوب ومن ضمنها إنكلترا،والأفراد جميعاً بصفتهم الشخصية ورغم اختلاف القوانين والحكومات والمراتب والدرجات يجب ان يكونوا أحراراً على السواء و ينعموا بالحرية والحقوق الطبيعية [١٤].

ذكر ادواردز ان ترك الراديكاليين وعدم التصدي لهم يقوض أسس الملكية والارستقراطية والقانون والدستور وانتقد ما ذكره ريتشارد افرتنRichardOferton[١٥] أحد مفكري أنصار المساواة، من تقاعس البرلمان عن مسؤولياته في خلاص العامه ومنحهم الحرية وتحقيق العدالة ، وصيانة القوانين التي كفلت الحرية ورفضت السلطة الاستبدادية [١٦].

عد وليمن والوين[١٧] William Walwyn ، أبرز مفكري الحركة بانتقاده فكرة تقديس القوانين وذكر أنه من غير الممكن القول ان العهد الأعظم هو جامع الحقوق الأساسية والحريات الفردية جميعها، وهو لا يتعدى إلا أن يكون متضمناً جزءاً قليلاً من حقوق الشعب وحرياته، التي انتزعها الأسلاف نتيجة كفاحهم وتضحياتهم من أيدي الحكام المستبدين، والجدير بالذكر بان والوين لم يسلم من انتقاد ادواردز والذي ذكر ان الراديكاليين الجدد المطالبين بالمساواة،ومنهم

والـوين يرفضـون كـل القـوانين التـي تحكـم المملكـة ويناشـدون بـالعودة إلـى حالـة (اللاقانونيـة المساواتية) التي كانت سائدة قبل ارتكاب آدم الخطيئة [١٨].

تابع أنصـار المساواة انتقادهم للسلطة الملكية فضـلاً عن السلطة البرلمانية ، إذ وجهوا أصـابع الاتهـام للبرلمـان الـذي عـدوه رافضـاً للتوجهـات الراديكاليـة ومحاولاتهـا تغييـر بنيـة النظـام المؤسساتي للدولة، وفي هذا الإطار نشر والوين كراس سياسي تحت عنوان إنكلترا في حالة يرثى لها من العبودية England Lamentable Slave vie في تشرين الأول ١٦٤٦، قدم فيه رؤيته عن سلطة البرلمان، وعلاقته بالشعب ومذكراً أن أعضاء البرلمان هم ممثلو الشعب، الذي اختارهم ليحققوا له الأمن والأمان والحرية الفردية لا أن يكون عائقاً بوجه الحريات العامة، ورفض حرية الضمير ولا يتكفل بتقديم الخدمة للشعب، بما يتناسب والحقوق الأساسية للرعايا [١٩].

أصبح أنصار المساواة القوة المؤثرة والفاعلة في الحياة السياسية منذ سنة ١٦٤٦، والقوة الفاعلة الثالثة بعد قوة المشيخين والمستقلين، وظهر مصطلح أنصار المساواة وتم التداول فيه للتعبير عن الحزب الراديكالي في الجيش النموذجي الجديد خلال المدة (١٦٤٧-١٦٤٩) ، فيما وصفهم أعداهم بأصحاب الأفكار الهدامة وانتشرت فكرة أنصار المساواة بين كل الجنود المعادين للدكتاتورية سواء مثلها الملك أم البرلمان أو الجيش [٢٠].

أدرك أنصار المساواة في بداية سنة ١٦٤٧ ، أن عليهم مواجهة مجلس العموم والتحقق بشكل واضح في معرفة موقفهم الرسمي من برنامجهم السياسي ومطالبهم الإصلاحية التي هي من صلب عمل البرلمان، والمبادئ التي قامت عليها فلسفة الحياة البرلمانية، وبعد توصيات قادة الحركة ، بدأ توجه جديد عرف بسياسة الالتماسات[٢١] Petitions لتوضيح الخطط الرئيسة لبرنامجهم وعرض أفكارهم على الرأي العام لاسيما مؤيدي الحركة وأنيطت مهمة كتابه الالتماس الأول لوالوين، وتقديمه لمجلس العموم [٢٢].

كتب والوين التماس الصوت الهادئ والدقيق A still and soft Voice في بداية آذار ١٦٤٧، ناشد فيه مجلس العموم كونه صاحب السيادة في المملكة، وبعد أن أغدق عليه بالمديح ورفض الدعوات التي تحاول تقليص صلاحياته، طالب مجلس العموم برفض ما تم تداوله في مجلس اللوردات بأن للمجلس الأخير الحق القضائي في تقديم الاتهام بحق أعضاء مجلس العموم، وطالبه بموقف حازم ضد الاحتكارات التجارية للشركات، والتوقف عن سجن المدينين الذين ليس باستطاعتهم تسديد ديونهم ووقف الانتهاكات الدينية والاضطهاد لأتباع المذاهب المختلفة [٢٣].

تم رفض الالتماس المقدم في مجلس العموم وقوبل بمعارضة شديدة من قبل مجلس اللوردات، نتج عنه ملاحقة المروجين للالتماس وسجن عدد منهم وكان من بينهم هولز [٢٤] .

استمر أنصار المساواة بتقديم الالتماسات لمجلس العموم ، وكان الالتماس الكبير Large petition في نهاية آذار ١٦٤٥ يعد نقداً واضحاً منهم لسياسة المجلس، إذ وجه الاتهام إليه بالحياد عن الطريق الذي قامت عليه الثورة ومذكرين ان الشعب أختار أعضاءه للقيام بالأعمال التي هي من مسؤوليات المجلس التي من أولياته الوقوف مع الشعب ومناقشة الالتماسات المقدمة من قبله وتحقيق مطالبه، وان رد المجلس بسجن عدد من المواطنين دون معرفة الأسباب أو توجيه التهم إليهم، يعد تهديداً وانتهاكاً لحركة الرعايا والتجاوز على حقوقهم الطبيعية والسياسية ،ولم تكن هناك مناقشة من مجلس العموم للالتماس الجديد، والأكثر من ذلك أمر المجلس بحرق الالتماس بحجة التطاول على المؤسسة البرلمانية [٢٥].

تابع أنصار المساواة خطواتهم ، بالتماس جديد شديد اللهجة اتهموا فيه عدداً من أعضاء مجلس العموم بخيانة القسم الذي من اجله تم انتخابهم، وتعهدوا من خلاله بالمحافظة على الحقوق الفردية ، وان أعضاء من المجلس وضعوا مصالحهم الشخصية فوق مصلحة المملكة، ورفض الالتماس هو الآخر في مجلس العموم في ٢ حزيران ١٦٤٧ ولم يعرضه للمناقشة [٢٦].

موقف حركة أنصار المساواة من النزاع بين الجيش والبرلمان ١٦٤٧

بعد توقف الحرب الأهلية في مرحلتها الأولى اندلع تنافس بين الطرفين الأساسيين في تحقيق الانتصار، الجيش ذي الغالبية من المستقلين وأنصار المساواة والطوائف الأخرى من جهة، وبين البرلمان ذي الأغلبية المشيخية من جهة أخرى ، الجيش الذي بني انموذجه الجديد في سنة ١٦٤٥، قائم على أفكار البيوريتان لاسيما المستقلين، والغير مرحب بأفكار المشيخين الداعية إلى السيادة البرلمانية [٢٧]،لاسيما بعد انتشار أفكار أنصار المساواة الداعية إلى تفضيل السيادة الشعبية على السيادة البرلمانية، وتسلح العديد من أبنائه بالأفكار الديمقراطية التي نادى بها ليلبرن ووالوين الداعية للمساواة ومراعاة الحقوق الفردية للشعب [٢٨].

أسهم العديد من الوعاظ المرافقين للجنود، بزيادة الوعي، إذ ذكر وليم اربي Willaim Erby ان على الجنود أن يكون لهم صوت مسموع في كل محادثات تتعلق بمصيرهم فيما ذكر آخر انه لا يقتصر أنصار السيد المسيح على الخضوع وإطاعة الأوامر، بل يتعداه إلى المشاركة في الحوار والمناقشة وإيصال الصوت فيما فيه صالح في كانون الثاني ١٦٤٧، واتهم رجال الدين المشيخيين بالعمل ضد المسيحية الحقيقية التي نادى بها السيد المسيح [٢٩].

استاءت الأغلبية المشيخية في البرلمان من تدخل الجيش في القضايا السياسية وطالبت بإبعاد الجيش والمطالبة بحياده في النزاع مع الملك والوقوف بوجه الأفكار الراديكالية التي يراد منها النيل من عقيدة الجيش المبنية على اسناد البرلمان في صراعه مع الملك [٣٠].

أمام الخوف من قيام الجيش بحركة تمرد ضد البرلمان، لاسيما بعد توقف الحرب في مرحلتها الأولى ، ونتيجة مراسلات سرية بين المشيخين في البرلمان والملك شارل الاول للوصول

الى تسوية يعود من خلالها الملك الى منصبه و الذي اقترح حل الجيش على المشيخيين، سارع البرلمان بتمرير مشروع قرار بتسريح نصف الجيش وتسجيل الباقي متطوعين للخدمة في ايرلندة وذلك في بداية ١٦٤٧ ، دون دفع مستحقات رواتب الجنود، مدعياً أن الحاجة انتفت من وجود جيش كبير تكاليفه ترهقخزينة الدولة [٣١].

قدم الجنود في المقابل التماساً إلى مجلس العموم للمطالبة بدفع المستحقات المتأخرة من الرواتب وعدم حل نصف الجيش، فكان رد مجلس العموم برفض الالتماس فقرر أنصار المساواة في الجيش في ١ نيسان ١٦٤٧ ، الطلب من كتائبه اختيار مندوبين لتمثيلها في مؤتمر عام يتبنى وجهة نظر الجيش ورؤيته في الأوضاع السياسية، وهدد الجنود الضباط جميعاً المعارضين لهذا التوجه بالاقدام على خطوة اختيار المندوبين دون الرجوع إليهم، واتفق رأي الجنود والعديد من ذوي المراتب الدنيا من الضباط بمعارضة إجراءات البرلمان الرامية لحل الجيش ، واختير مندوبون يمثلون ١٦ كتيبة من الجيش أطلق عليهم الدعاة Agitator لتبني معارضة مجلس العموم، والدعوة إلى مؤتمر عام للجيش ، وأسهم الجنود بدفع ٤ بنسات عن كل واحد لإنجاح المؤتمر [٣٢].

اجتمع المندوبون في ١ حزيران ١٦٤٧، وتبنوا بالإجماع الميثاق المقدس للجيش A Slemen Engagement of the Army ، الذي طالب بإقامة مجلس خاص للجيش وصدر بيان للجيشRepresentation of the Army في ١٤ حزيران، تبنى البرنامج السياسي لأنصار المساواة، وأكد حق الجيش أن يكون له الدور المناسب في المشهد السياسي ورفض الانتقادات الموجهة للمؤسسة العسكرية، مذكراً أن الجيش هو من قام بحماية النظام الأساسي للمملكة والمحافظة على قوانينها ودستورها وضمن حرية رفاه أفراد الشعب وصيانة حقوقه التي ورثوها منذ مئات السنين، ودعا إلى حل البرلمان الحالي [٣٣].

أدرك قادة الجيش ان عليهم الإمساك بزمام السلطة المدنية ، بعد تسويف مطالبهم من قبل البرلمان، وعدم البحث في تسوية ترضي الطرفين، ، وفي خطوة تصعيديه قدم المجلس العسكري في ١٦ حزيران لائحة اتهام ضد أحد عشر قائداً من قادة المشيخيين في مجلس العموم وتقدم باتجاه لندن في ٢٦ حزيران ١٦٤٧، وأرسل هنري ارتن[٣٤]Henry Ireton قائد الجيش تهديداً شديد اللهجة إلى البرلمان، متهماً إياه بالاستبداد الذي لم يكن أقل من استبداد الملك وطالب بحل البرلمان ، وإقامة برلمان جديد قائم على النسب التمثيلية الصحيحة في البلاد، وكان موقف الجيش مدعوماً بالعديد من الالتماسات التي وردته من المقاطعات التي كانت تطالب بإلغاء ضريبة العشر وكذلك تأييد العديد من سكان لندن، الذين طالبوا فيها بتحرك سريع ضد اللوردات ورجال الدين المشيخين، وبعض المطالب وصلت إلى حد إلغاء النظام الملكي [٣٥].

في المقابل طالب أصحاب الطبقة العليا من أصحاب المصالح في لندن البرلمان بالتدخل لوقف تقدم الجيش نحو العاصمة، وقام حشد من الجماهير باقتحام مقر البرلمان، وطالبوا بتوجيه الدعوة للملك بالعودة واجتمع البرلمان في ٣٠ تموز ١٦٤٧ وناقش دعوة الملك للتفاوض والوقوف بوجه الجيش، وساد الخلاف بين أعضاء البرلمان إذ انسحب رئيس مجلس اللوردات وثمانية من أعضائه، و٧٥ عضو من مجلس العموم والتحقوا بقوات الجيش المتوجهة صوب العاصمة ، وواصل المشيخيون الاجتماع وتم اختيار رئيس جديد لمجلس اللوردات ، إلا أن ذلك لم يمنع الجيش من الدخول إلى العاصمة في ٦ آب ١٦٤٧، ليفرض سيطرته ويعيد الأعضاء المستقيلين إلى مقاعدهم وكان ذلك بداية لسيطرة الجيش على واقع الحياة السياسية في المملكة [٣٦].

مناقشة برنامج الحركة في كنيسة بوتني والتداعيات المرافقة له ١٦٤٧ـ١٦٤٩

طرح المجلس العسكري مبادرة في محاولة لإيجاد تسوية ترضي جميع الأطراف المتنازعة، و يمكن عدها مبادرة الطائفة المستقلة، التي ينتمي اليها معظم الضباط من ذوي الرتب العالية ، وبعد اجتماع القادة ، تم تبني وثيقة رؤوس المقترحات Document of Heads of Proposal في ٩ أب ١٦٤٧ وعرضها على لجنة برلمانية، وطلب المجلس العسكري تقديمها إلى الملك كمشروع تسوية لإعادته إلى عرشه، في حالة موافقته على المطالب.

ومن أهم ما جاء في وثيقة رؤوس المقترحات :

١. حل البرلمان الحالي والدعوة لانتخابات برلمانية يكون أمد البرلمان المنتخب لا يتجاوز السنتين، ويتعهد الملك شارل الأول بالدعوة إلى انتخابات برلمانية كل سنتين، و يتم انتخاب الأعضاء من جميع المقاطعات، والنظر في إعادة توزيع المقاعد الانتخابية ليتناسب وحجم المقاطعة، وضمان حرية الرأي للأعضاء وتمتعهم بالحصانة، ومنح الملك حق دعوة البرلمان إلى في حالات الطوارئ.
٢. تناط مهمة إدارة البلاد إلى السلطة البرلمانية لمدة عشر سنوات، تعاد بعدها السلطة إلى الملك شارل الأول، وخلالها يمنح البرلمان حرية إقرار القوانين دون الرجوع إلى الملك، ويقوم البرلمان باختيار موظفي الدولة الذين يشغلون المواقع المهمة[٣٧] .
٣. يمنح البرلمان الحق في قيادة الجيش والأسطول البحري لمدة ١٠ سنوات، وليس من حق الملك التدخل في قيادة الجيش، ويتبنى البرلمان تنظيم القوات العسكرية وتدريبها وتحمل أعبائها وتوفير الأموال اللازمة لرواتب الجنود ودفع مستحقاتهم السابقة، ولا يحق لأي سلطة فرض الخدمة في مكان لا ينال موافقة قادة الجيش[٣٨].

٤. لا يحق لمساندي الملك شارل الأول في نزاعه ضد البرلمان من الترشح لعضوية مجلس العموم إلا بعد دورتين، ولا يحق لأي منهم الترشيح لأي منصب في المملكة إلا بعد مرور خمسة أعوام، وإلغاء الألقاب التي منحها الملك لمقربيه ومسانديه منذ تاريخ ٢١ آب ١٦٤٢ [٣٩] .

ومن ثم يمكن القول أن رؤوس المقترحات تختلف بشكل كبير عن المقترحات السابقة التي طرحت للتسوية مع الملك، والتي حاولت تجريده من كل صلاحياته، أما فيما يخص المقترح الجديد فان الملك يشارك مع البرلمان حكم البلاد، وتعود له صلاحياته المقيدة بعد عشر سنوات في الجوانب العسكرية والمالية والإدارية ، أما النقطة الأكثر خلافاً فقد كانت متعلقة بالجانب الديني والطلب بإلغاء حكومة الأساقفة الأمر الذي رفضه الملك، وشجعه على ذلك رغبة المشيخيين في إجراء مفاوضات سرية معه لإعادته لحكم البلاد [٤٠].

كان هناك تباين واضح بين أنصار الحركة من المدنيين والعسكريين، بعد مساندة ضباط الجيش وثيقة رؤوس المقترحات كونها تمثل وجهة نظر المجلس العسكري، وسعى قادة حركة أنصار المساواة إلى تقديم برنامجهم لحكم المملكة تحت اسم اتفاق الشعب Agreement of People في ٣ تشرين الثاني ١٦٤٧، وقدم دعاة الكتائب مقترح إلى المجلس العسكري لحل الأزمة، وتضمنت المقترحات معالم الحكم الذي طالما نادى بها أنصار المساواة ، واعتقادهم أن مهمة الجيش في تأمين (الثورة) انتهت وعليه تسليم السلطة إلى الشعب، وعدت وثيقة الشعب أول مقترح في التاريخ الدستوري الإنكليزي لكتابة دستور مبني على الحقوق الطبيعية للشعب [٤١].

أوضح أنصار المساواة في مقدمة الاتفاق أن الغاية منه تجنبالوقوع ثانية في حالة العبودية السابقة، والتفكير في إيجاد الحلول التي من شأنها عدم العودة إلى حالة الحرب، والحيلولة دون سيطرة مؤسسة أو شخص بعينه على مقاليد الحكم، والعمل على قيام برلمان جديد يكون ممثلاً لابناء الشعب جميعاً بالشكل الصحيح ، وضمت وثيقة اتفاق الشعب مقترحاً يفضي بتوزيع المقاعد النيابية على جميع المقاطعات والقصبات التابعة لها، وحدد أعضاء مجلس العموم بـ ٤٠٠ عضو يوزعون حسب النسب السكانية ويشمل التصويت كل الرجال ما عدا (الخدم والمتسولين) ، و تم تقديم لائحة بأسماء كل المقاطعات ونسبة تمثيلها [٤٢].

حدد الاتفاق أهدافه بشكل واضح، طالباً أن يستمد البرلمان صلاحياته من السيادة الشعبية، التي تمثلها الرعية التي أوصلت الأعضاء إلى مجلس العموم ولا يرجع في صلاحياته إلى ملك أو مجلس لوردات، ويمكن لمجلس العموم الحق في تعيين موظفي الدولة، ومقاضاة الحكام المدنيين في حالة التقصير على وفق لائحة الاتهام، وإبعاد من تثبت عدم أهليته لشغل المنصب، و يكون قرار السلم والحرب بيد مجلس العموم[٤٣].

وقدر تعلق الأمر بالقضية الدينية، كان الطلب واضحاً بإطلاق الحريات الدينية لجميع الطوائف باستثناء الكاثوليك، ولا يوكل للسلطة المدنية مقاضاة الناس في المواضيع الدينية [٤٤].

ومن خلال ما تم ذكره سابقاً تبين أن هناك اتفاقاً مبدئياً بين مقترحي الضباط وأنصار المساواة في التأكيد على ضمان حرية عمل مجلس العموم، وإعادة توزيع المقاعد لتحقيق مزيد من المساواة في التمثيل، و يكون لمجلس العموم حق الرقابة على الموظفين بما فيهم قادة الجيش والبحرية، والاتفاق على التسامح باستثناء طائفة الكاثوليك [٤٥] .

قدمت مسودة وثيقة اتفاق الشعب للمجلس العسكري في ٢٩ تشرين الأول١٦٤٧ للمناقشة، ورأس جانب الضباط اوليفر كرومل [٤٦]Oliver Cromel وهنري أرتن والكولونيل هسلرج ، فيما رأس وفد أنصار المساواة الكولونيل توماس رنسبرج[٤٧]Thomas Rainsboroughوجون لدمان[٤٨]John Wildman وادوارد سكسبي[٤٩]Edward Sexby، جاء أنصار المساواة إلى محادثات بوتني، وأهم مطالبهم أن تكون السيادة للبرلمان كونه ممثلاً للشعب، ليس من منطلق حرياته التقليدية وتاريخه وتجربته الطويلة في ممارسة مهماته، فهم ينطلقون من مبدأ جديد متمثل بأن الشعب هو صاحب السيادة وليس البرلمان، والسلطة التي يتمتع بها البرلمان يجب أن تستمد أساسها من التمثيل الشعبي الفعلي، لا أن يكون برلماناً ممثلاً لأصحاب المصالح من مسؤولي الشركات والملكيات الكبيرة، و يستمد البرلمان سلطته من حق كل إنسان في الموافقة على القانون عن طريق ممثليه الحقيقيين[٥٠].

كان هناك اختلاف جوهري وأساس في المحادثات حول مفهوم المساواة ، إذ اقترح الضباط كما ورد في رؤوس المقترحات إعادة توزيع المقاعد على أساس نسبة الضرائب التي تدفعها الدوائر الانتخابية في المقاطعة، فيما كان إصرار أنصار حركة المساواة أن تكون بحسب عدد السكان في كل مقاطعة [٥١].

تداول عدد من الحاضرين مواضيع عدة منها : المساواة بين أفراد الشعب كافة دون تمييز، وكان أولهم افرتن الرافض لهذه الفكرة المقدمة من لدن أنصار الحركة، موضحاً ان الذي له حق التصويت واختيار أعضاء مجلس العموم هم الرجال الذين لهم (مصلحة ثابتة دائمة في هذه المملكة) ذلك أن المصلحة في نظر افرتن هي جزء من البنيان الاقتصادي والسياسي [٥٢].

رفض أنصار المساواة ما جاء به افرتن على خلفية مفادها الفرد هو الذي يجب أن يخضع للقانون، والذي يستلزم تمثيله هو الرجل لا (الملكية) والملكية هي ضمن حقوق الإنسان الطبيعية، وهناك فرق واضح يجب أن يؤخذ بالحسبان من وجهة نظر أنصار المساواة بين الملكية وتملك الحقوق السياسية، فالحقوق السياسية ليس ملكية، وحتى الإنسان الفقير له (حقه

الموروث) الذي يجب أن تلتزم الدولة بحمايته بما لا يقل عن دفاعها عن ملكية وحقوق الأغنياء [٥٣].

أخذ كرومل زمام الحديث، واصفاً ما جاء به أنصار المساواة افكاراً مثالية لا يمكن تحقيقها، لأنها في اعتقاده تقوض الأسس التي بنيت عليها المملكة ومن ثم فأنها تؤدي إلى الفوضى في الحكم، فيما تمثلت وجهت نظر رنسبرج في رده عليه لكل فرد في هذه البلاد الحق في ان يحيا الحياة الكريمة التي يعيشها الأغنياء، كذلك من حقه العيش في ظل حكومته، وان يضع نفسه أولاً في خدمة تلك الحكومة، فإذا لم يكن له صوت في اختيار من يمثله فكيف يطلب منه الطاعة للقوانين والالتزام بما يحقق الأمن في البلاد [٥٤].

اعتقد ارتن إن التساهل في هذه القضية يؤدي إلى تقويض حق الملك التي قامت عليه المملكة، فبإعطاء التصويت للذي ليس لديه مصلحة ثابتة (على سبيل المثال ملكية أرضية) فانه يؤدي بحسب أرتن مستقبلاً إلى حق المشاركة في رسم معالم السلطة والمطالبة بإعادة النظر في قوانين الأرض وربما يتطور الأمر إلى إنكار حق الملكية، وكل هذا يعني لأرتن استخفافاً بالقوانين التي سارت عليها المملكة، الأمر الذي أثار غضب رنسبرج فرد عليه **(ان قانون الأرض الذي تقدسه هو أطغى وأشد القوانين تعسفاً في هذه المملكة، فاذا لم يُعد النظر فيه فعلى ماذا قاتلنا)** [٥٥].

ذكر هسلرج أن هناك من الرجال من له عشرة خدم أو أكثر فهل يتساوى السيد والخادم في حق التصويت، وفي أعتقاده الموافقة على ذلك تؤدي مستقبلاً الى حصول أكثر عدد من ابناء العامة الى مجلس العموم ، والذين يمكن أن يطالبوا بتغيير حقوق الملكية، وربما المساواة بين الطبقات الاجتماعية، فرد عليه ولدمان موضحاً أن إنكلترا منذ الاجتياح النورماندي Norman Conquest ، ترزح تحت قوانين ظالمة والحرب التي قاتل الشعب فيها الملك ، كان هدفها استعادت الحريات، ومن ثم فان كل شخص مهما كان له الحق في التصويت كبقية السادة النبلاء، وأوضح سكسبي أن مقاتلة القوات الملكية كان من أجل استعادة الامتيازات التي من أهمها حق الولادة على هذه الأرض كرعايا إنكليز، ولكن يبدو من وجهة نظر الآخرين أنه لا حياة كريمة إلا لذوي المصالح الثابتة في هذه البلاد [٥٦].

أوضح ولدمان متسائلاً أن الجنود الذين لا يملكون شيء فيهذه المملكة ولم تدفع لهم حتى مستحقاتهم المالية، وخاطروا بحياتهم في سبيل المبادئ التي نادى بها البرلمان، إلا يكفل ذلك لهم الحق في التصويت كسائر الأفراد الآخرين، فيما تركزت وجهة نظر ارتن أن الجنود بقتالهم إلى جانب البرلمان لم يكن همهم تغيير الأسس التي قامت عليها المملكة، أكثر من التخلص من الاستبداد الملكي والرغبة في تحقيق مصالحهم عبر برلمان جديد قائم على أصحاب المصالح الثابتة [٥٧].

كان ارتن من أشد المعارضين لأفكار أنصار المساواة، التي تنادي بإقامة دستور مبني على الحقوق الأساسية التي كفلتها قوانين الطبيعة، وعلى النقيض من أنصار المساواة، يعتقد ان تلك القوانين تدل علي أن ليس لي حق في أي مكان أكثر مما أمتلكه، ولي الحق فيما يكفل لي العيش الكريم وتحقيق رغباتي ، ولكن بالمقابل على ان لا أتجاوز الأسس التي تربط الأفراد داخل المجتمع، ولا تتعارض رغباتي مع رغبات الآخرين، وأن على كل فرد كما يعتقد ارتن أدراك ان المجتمع مبني على عادات وتقاليد ما بين أفراده منذ القدم وهي التي رضينا بها، بما فيها العلاقات الاجتماعية وتركيبة الطبقات وإقرار التفاوت الاقتصادي، و ما يسمى الحق الطبيعي تم تقييده وفقاً لهذه الاتفاقات منذ مئات السنين ومباركة الملك ومجلس اللوردات وعند محاولة سن قانون جديد، فيجب الأخذ بكل هذه الاعتبارات ، وإذا كان يحق لأي شخص التصويت لمجرد كونه إنساناً، لجاز له الاعتراض ضد الحقوق القانونية التي تستمد الملكية شرعيتها منه، وبذلك فان ارتن اعتقد انه ليس ما ينادي به من حق طبيعي هو حقاً ما دامت الحقوق السياسية وحقوق الملكية منشأها القانون، وكان رد أنصار المساواة ان كل ما يفرضه القانون يحتاج إلى تفسير وتبرير منطقي، فإذا لم يوضع القانون وفق رضا الناس ولم يمثل الأفراد بالهيأة التي تسن وتشرع القانون، فبأي حق ترغم الفرد على طاعته [٥٨].

أن دفاع الطرفان كان يمثل خلفية كل منهما الاجتماعية ، فارتن ورفاقه الضباط الذين يعدون من طبقة اللوردات وملاك الأرض، يهدفون الوصول إلى تسوية بترك السلطة السياسية في أيدي تلك الطبقة وهم يعتقدون ان المجتمع قائم على تنظيم مكوّن من مصالح دائمة أهمها مصلحة ملاك الأرض، فيما يرى أنصار المساواة الذين يمثلون الفئات الدنيا والجنود وصغار التجار وأصحاب الملكيات الصغرى الأكثر تضرراً في الحرب، أنه يجب الوصول إلى تسوية تميز قدر الإمكان بين حق الملكية والحقوق السياسية، وان الشعب هو مجموعة من الأفراد الأحرار يتعاونون بسبب الدوافع المنبثقة من المصلحة الذاتية لصيانة قوانين تكفل الحرية الفردية والصالح العام لكل الرعية [٥٩].

وصل الطرفان إلى اتفاق تسوية، تم بموجبها منح حق التصويت لجميع البالغين حتى لو لم يكن بحوزة أحدهم ما يعادل ٤٠ شلن باستثناء المتصدقين والخدم Servant and Alms–Takers، وعدّ ذلك انتصار لأفكار أنصار المساواة بعد تجاوز فقرة حق الملكية كواجب لمنح التصويت الذي كان معمولاً به في السابق، وبإبعاد الخدم وآخذي الصدقات فأنه تم تأجيل قيام أول نظام ديمقراطي حقيقي يعتمد على الشعب كمصدر للسلطات في التاريخ السياسي الأوربي[٦٠].

الخاتمة

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies http://www.bcchj.com
ISSN (Printed): 2227-2895 E-ISSN (Online): 2313-0059

ان حركة أنصار المساواة، تعد أول ظهور لتنظيم سياسي حزبي في انكلترا بل في أوروبا ويمكن أن تعد الحركة أول حزب ديمقراطي في العالم الحديث وهي من دون شك وليد الحركة البيوريتانية، ففي عام ١٦٤٧–١٦٤٨ كانت منظمة تنظيماً دقيقاً في مدينة لندن، إذ الاجتماعات الدورية والانتخابات لاختيار لجنة تتكون من ١٢ عضواً تتابع النشاطات في أحياء العاصمة، وتعقد لقاءاتها في حانة والبن ثلاثة مرات أسبوعياً، وتجمع الأموال من أعضاء الحركة لتوضع في صندوق،يظاف الى لندن كان هناك أتباع للحركة في عدة مدن ، وللحركة صحيفة أسبوعية تدعى الاعتدالرئيس تحريرها جلبرت مابت ولسعت انتشارها بين مؤيدي الحركة، تم التضييق عليها حتى إلغاءها في كانون الأول ١٦٤٩.

امتازت الحركة بالنشاط والحيوية والتفاف الجماهير حولها وحبهم لقادتها ويمكن تلمس ذلك في تشيع الكولونيل هلسبرج الذي حضره الآلاف من أنصار الحركة ، وكثرة التواقيع على الالتماسات حتى أطلق على الحركة بحركة الالتماسات، وكان هناك على اقل تقديراً ألف توقيع وانتشرت الكراسات السياسية لقادتها بشكل كبير حتى أن كراس ليبرن نشر منه أكثر من ٢٠ ألف نسخة واقل التماس نشر منه ٥٠٠ نسخة.

سبقت الحركة التيارات السياسية التي جاءت بعدها بقرون في طلب فصل السلطات الثلاث، ومحاسبة موظفي الدولة أمام القضاء، والقول ليس هناك شخص فوق القانون ، والتأكيد على أهمية هيئة المحلفين وحق السجين بالإفادة من الاستشارات القانونية والاطلاع على نسخة الأحكام، وحقه في الاعتراض على الاتهام بدون دليل وكل هذه المطالب هي مألوفة اليوم، ولكن لم يكن مسموحاً تداولها في القرن السابع عشر .

ان معظم المبادئ الأساسية التي نادت بها الحركة كتحديد سلطة الحكومة من خلال مرجعية القانون، ومبدأ السيادة الشعبية والحقوق الفردية وإقامة المجالس النيابية القائمة على حق الانتخاب، أفاد منها المهاجرين إلى المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، وما جاء به جون لوك ، من نظريات في الحقوق الطبيعية والحريات المدنية والتسامح، كل تلك الأفكار لم تكن إلا ترديد وقراءة دقيقة لما قدمه مفكرو أنصار المساواة بصورة أوسع وأشمل بعد ان سمحت الظروف السياسية لجون لوك بالكتابة بشكل أكبر واكثر حرية.

ان فكرة التسامح الديني والحريات الفردية التي طالما نسبت إلى لوك تم مناقشتها باستفاضة للمدة (٢ تشرين الأول – ٨ تشرين الثاني ١٦٤٧)، وثم طرح فصل السلطات والحريات الدينية في محادثات وايتهل في كانون الأول ١٦٤٨ وتضمينها في التعديل الثالث لاتفاق الشعب الصادر في ١ آيار ١٦٤٩، ويحسب لأنصار المساواة الصدق في الطرح والدفاع عن المحرومين وعدم المساومة للحصول على المناصب ، ومحاولة المشاركة في صياغة أفكار حكومة قوامها السيادة الشعبية ونجد فكر أنصار المساواة واضحاً في وثيقة الحكم

الصادرة عام ١٦٥٣ التي عدت أول محاولة لتقييد سلطة البرلمان عن طريق دستور مكتوب، و اثر ذلك في ان يكون الدستور المكتوب بما فرض من قيود على الهيئات التشريعية ، الأسلوب العام في دستور الولايات المتحدة مستقبلاً.

الهوامش والمصادر :

---

(١)حركة أنصار المساواة: أول مجموعة سياسية تمحورت حول الفكر الديمقراطي في تاريخ أوربا بأكمله، وتجدر الإشارة أن الحركة لم تكن تقول بالمساواة بين الجميع، إذ استثنت الخدم والشحاذين، علماً أن مساندتها لحق الأسرة بالاقتراع بجعلها متقدمة على عصرها بأكثر من قرنين من الزمن ، ينظر : رونالد سترومبرج، تاريخ الفكر الاوربي الحديث ١٦٠١-١٩٧٧، ت: احمد الشيباني، القاهرة،دار القارىء العربي،١٩٩٤ ، ص١١٧-١١٨.

(٢) الحرب الاهلية الانكليزية (١٦٤٢-١٦٤٩) : دخلت انكلترا حربا أهلية للمدة ١٦٤٠-١٦٤٩ طرفاها الملك ومعه كل من آمن بالنظام الملكي فكرا وممارسة ونظاماً قادراً على أدارة الدولة ، وتمثل الطرف الثاني بالمؤسسة البرلمانية وبصورة أدق بأغلبية مجلس العموم و حوالي نصف عدد مجلس اللوردات ، ومن ورائهم الطائفة البيوريتانية ، وأنتهل الفكر السياسي مادته في المدة موضوع البحث من النزاع السياسي الذي دار بين المجموعتين السياسيتين اللتين تمثلان تقاليد عريقة ولهما مهابة وشرعية كبيرة ، فيما كان الملكيون يتمسكون بمنطق السيادة الملكية التي لها الحق باتخاذ القرارات ورسم سياسة الدولة ، وفي أوقات الضرورة ترجع إلى البرلمان لإبداء ألاستشارة ، كان البرلمانيون يسيرون قدما في تثبيت حق البرلمان في اقتسام السلطة وبضرورة التمييز بين منصب الملك و شخصه حتى الوصول إلى فكرة أن البرلمان بوصفه المملكة العليا والمجلس المنتخب، تكمن فيه السلطة العليا سلطة الشعب واتبعوا في ذلك وسيلة نشر الكراسات السياسية والكتب السياسية التي تحمل أفكارهم . والتي تناولت أهم المشكلات الأساس في الفلسفة السياسة والاجتماعية وأتفق معظمها على الوقوف بوجه الحكم المطلق المستبد ، وانتزعت مادتها بمقدار كبير من حركة الإصلاح الديني وتقاليد قانون الطبيعة للمزيد ينظر : جان جاك شوفالية ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الى الدولة المدنية ، ت:محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦،ص ص٣٢٠-٣٢٢.

(٣)توماس وينتورث الايرل سترافولد (١٥٩٣- ١٢ أيار ١٦٤١) : رجل دول وشخصية سياسية برلمانية، مضطلعة بالقانون الإنكليزي، دخل مجلس العموم سنة ١٦٢٤، كان معارضاً معتدلاً لسياسة الملك شارل ألأول حتى سنة ١٦٢٩، أصبح أحد أعضاء المجلس الخاص في تشرين ألأول ١٦٢٩، انتدبه الملك ليكون نائباً في ايرلندة، أشار على الملك باستخدام السلطة القوية ضد المعترضين على ضريبة السفن في شباط ١٦٣٧، واستخدام القوة ضد الاسكتلنديين ١٦٣٨، منحه الملك لقب الايرل سترافولد Earl Strafford في كانون الثاني ١٦٤٠، قدم البرلمان لائحة الاتهام ضده في ٩ تشرين الثاني ١٦٤٠ والتي أجبر الملك على الموافقة عليها واعدم وينتورث في ١٢ آيار ١٦٤١، للمزيد ينظر:

Wedgwood ,C.V, Thomas Wentworth ,Earl Strafford ,London,1961.

(4) Wrightson ,Keith, English Society, 1580-1680, London, 1982, P.225.

(٥) شارل الاول : ثاني ملوك أسرة آل ستيوارت ، عرف باعتلال صحته منذ الولادة إذ لم يستطع المسير حتى سن السابعة، عانى من مشكلة النطق حتى العاشرة من عمره وبقي معه التلعثم في النطق حتى آخر حياته، درس اللاهوت والرياضيات وتعلم اللغة الإغريقية واللاتينية، عرف بضيق الأفق، وقلة المناورة والصعوبة في اختيار القرار الصحيح ، وإصراره على رأيه مهما كلف الأمر، ورث عن أبيه فكرة الحق المطلق للملوك، وترسخت لديه

لاسيما بعد حياته في بلاط الملك الفرنسي لويس الثالث عشر، كان غريباً على التقاليد والحياة البرلمانية الإنكليزية، وتزامنت بداية حكمه مع حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨) التي أججت الخلاف الديني بين البروتستانت والكاثوليك ، وعلى أثرها طالب البرلمان الإنكليزي مساعدة البروتستانت وإعلان الحرب على إسبانيا سنة ١٦٢٥ وفي السنة نفسها كان هنالك مصاهرة زواج سياسية، إذ تزوج شارل الأول من الأميرة هنريتا شقيقه الملك لويس الثالث عشر في ١١ آيار ١٦٢٥، للمزيد ينظر:

Gregg, Pauline, king Charles I,London,1981 ;Wikipedia. free Encyclopedia Charles I

[٦]حافظ عفيفي باشا ، الانجليز في بلادهم،القاهرة ، مطبعة دار الكتب،١٩٣٥ ، ص٢٠.

[٧]جون ليلبرن (١٦١٤-٢٩ أب ١٦٥٧) : مفكر سياسي ، كتب اكثر من ٨٠ كراساً سياسياً، أودع في السجن في ١٣ شباط ١٦٣٨ وغرم ٥٠٠ باوند لمعارضة الامتيازات الملكية ومهاجمة حكومة الأساقفة ودعوته لفصل الدين عن الدولة، خدم في الجيش البرلماني وتدرج في الرتب حتى وصل إلى رتبة الكولونيل في ١٦ أيار ١٦٤٤، دفاعه عن حقوق الفرد الإنكليزي فيما عرف بحق الولادة الذي كلفه السجن ٧ مرات للمدة(١٦٤٥-١٦٥٢) ، نفي إلى هولندا بناءً على طلب البرلمان في ٣٠ كانون الأول ١٦٥٢، عاد إلى البلاد بعد إبعاد البرلمان الرث ، وأودع السجن وأعيدت محاكمته ولم يطلق سراحه بعد ان رفض طلب كرومل التنازل عن انتقاد حكومته ولكنه رفض وبقي تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته في ٢٩ أب ١٦٥٧ ، ينظر :

Richard, Peter, John ,Lilburn 1614-1657, London, 2007.

[8] Firth ,Charles Harding, Dictionary of National Biography,1893,P. 243.

[9] Frish ,Op .Cit, P.244.

[10] Shaw,Howard,The levellers, London,1968,P.19.

[١١]توماس ادوارد (١٥٩٩-١٦٤٧): رجل دين سياسي إنكليزي، من أشهر الخطباء الدينيين في الحرب الأهلية، ساند الفكر المشيخي، عارض الحركات الراديكالية، أبعد إلى هولندا بعد سيطرة الجيش في ٤ أب ١٦٤٧ و مات هناك ، للمزيد ينظر :Wikipedia free Encyclopedia ,Tomas,Edward.

Roper,Hugh,The Crisis of the Seventeenth Gentury,London,1967,pp.,326-327.

[١٢]الراديكالية : مصطلح له عدة أوجه يجمع بينها التوجه في النظرة أو في العمل إلى التطرف وعدم الرضا عن الوضع القائم والدعوة إلى معالجة الأوضاع السياسية والاجتماعية من جذورها وكثيرا ما يطلق على التيارات اليسارية للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للنشر ، ١٩٩١،ج٢ ، ص ٥٠.

[١٣]جورج هـ سباين، تطور الفكر السياسي،ت:راشد البراوي، القاهرة ، دار المعارف ، ج٣، ص٦٥١.

[14] Thomas Edwards, Gangrene , Part 111,P.17.

[١٥]ريتشارد افرتن (١٦٣١-١٦٦٢): أحد منظري حركة أنصار المساواة ، درس في جامعة كامبرج، انتقد الملكية في أكثر من ٥٠ كراس سياسي، كتب فناء الإنسان Mans Mortality ، اتهم على ضوئه بالإلحاد، سجن ثلاث سنوات (١٦٤٦-١٦٤٩) لانتقاده البرلمان في أكثر من كراس سياسي، اتهم بالتآمر ضد كرومل في ١٦٥٥ وعلى أثرها تم نفيه خارج البلاد ، للمزيد ينظر :

Watner, Carl ,Richard Overton(1651-1662),London,1950.

[١٦]جورج سباين، المصدر السابق ، ص٦٥١.

(١٧)وليم والوين (١٦٠٠-١٦٨٠): أحد أبرز مفكري أنصار المساواة ، كتب كثيراً لنصرة التسامح الديني وإطلاق الحرية السياسية، عارض الاحتجاج بالقوانين والدساتير القديمة لتبرير الاستبداد بالحكم، تم سجنه عام ١٦٤٩ مع قادة حركة أنصار المساواة، اهتم بدراسة الطب في أواخر حياته، للمزيد ينظر :

Wikipidia free encyclopedia , William Walwyn .

(١٨)جورج سباين ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٦٥٢.

(19) A.L. Morton, Freedom in Arms: A Selection of Levellers wittings, London,1975,P.101.

(20)Pease ,Theodor, The Leveler Movement,Washington,1916,P.115.

(٢١) كان العرف السائد لأعضاء مجلس العموم رفع التماسات وإرسال العرائض عند سؤ تصرف الإدارة في تطبيق القوانين لينظر فيها العرش ومجلسه الخاص ، ويقرران على ضوئها فيما إذا كان هناك حاجة لتشريع قانون جديد ، وفي سنة ١٤١٤ جرى العرف في عهد الملك هنري الخامس ، بعدم تشريع أي قانون لا يحضى بموافقة أعضاء البرلمان ، ويتم تقديم مشاريع قوانين Bills ، وأصبح لمجلس العموم منذ ذلك الوقت عمله في تشريع القوانين للمزيد ينظر : Wikipedia, free encyclopedia, petition

(22)Pick. Reter Richard, Interjections of Silence; The Poetics and Politics of Radical Protestant Writing 1642-1660,Doctor of Philosophy Submitted to the University of Birmingham, Department of Humanities, School of English, August, 2000,P.84.

(23) Ibid, PP.84-85.

(24) Ibid.p.85.

(25)Pease, Op.Cit,P.116.

(26) Ibid, P.117.

(27) G.P.Gooch ; Political Thought in England ,London, 1919,PP. 81-82.

(28) Hill, Christopher, The World Turned Upside Down, New York,1975,P.58.

(29) A.S.P. Wood House (editor), Puritanism and Liberty ,London, 1938,PP.52-53.

(30)Hill, Christopher, The world Turned upside Down, Op.Cit,P.59.

(31) Hill, Christopher, The world Turned upside Down, Op.Cit,P.60.

(32)Rushworth ,op.cit. , P.485.

(33)Wolfe, Don.M, Leveller Manifestos of the Puritan Revolution, New York, 1944, PP.243-246 ; Pease, Op.Cit. P.166-168.

(٣٤) هنري ارتن (١٦١١-١٦٥١) : قائد عسكري في الجيش البرلماني وهو صهر كرومل ، قاد عدة معارك في الحرب ضد الملك ، وقف ضد الافكار الجمهورية وضد حركة انصار المساوات في محادثات بوتني ، قاتل ضد التمرد الايرلندي واصيب بمرض مات على اثره بعد محاصرة مدينة ليمرك سنة ١٦٥١للمزيد ينظر :

Farr,David, Henry Ireton and The English Revolution,Woodbridge,2006.

(35) G.Walker ,History of Independence, London,1661,P.59.

(36) Wood House, A.S.P. Puritanism and Liberty, London, 1950, P.174.

(37)The Heads of proposals Offered by Army, August, 1647,printed in Gardiner,op.cit,p.231.

(38)The Heads of proposals Offered by Army, August, 1647,printed in Gardiner,op.cit,p.232.

(39) The Heads of proposals Offered by Army, August, 1647,printed in Gardiner,op.cit,p.232.

(40)The Heads of proposals Offered by Army, August, 1647,printed in Gardiner,op.cit ,P.237.

(41) The Agreement of the People, 3 November 1647, Printed in Gardiner, Op. Cit,P.270.

(42)The Agreement of the People, 3 November 1647, Printed in Gardiner, Op. Cit,P.270.

(43)The Agreement of the People, 3 November 1647, Printed in Gardiner, Op. Cit,P.271.

(44)Ibid,P.271.

(45)J.H. Burns, Mink .G, The Cambridge History of political Thought,1450-1700, Cambridge,2008,P.412.

(٤٦) اوليفر كرومل (١٥٩٩-١٦٥٨) : قائد عسكري وسياسي ورجل دولة ، انتخب عضواً في البرلمان سنة ١٦٢٨، اسند اليه قيادة قوات البرلمان سنة ١٦٤٢في معركة أدجهل ، عين نائباً للقائد العام لقوات البرلمان عند تشكيل الجيش النموذجي الجديد سنة ١٦٤٥، اوكلت اليه قيادة مجلس الدولة بعد قتل الملك شارل الاول سنة ١٦٤٩، اصبح السيد الحامي للبلاد سنة ١٦٥٣وليحكم حكماً دكتاتوريا حتى وفاته سنة ١٦٥٨ للمزيد ينظر: ريا رياض حمود ، الجمهورية الانكليزية وأثرها في السياسة الداخلية لانكلترا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – جامعة واسط .

(٤٧) توماس رينسبوروج (١٦١٠-١٦٤٨) : رجل دولة وقائد عسكري وسياسي انكليزي والمتكلم باسم حركة انصار المساوات في محادثات بوتني ، قاد العمليات العسكرية في معركة برستول سنة ١٦٤٥،قتل سنة ١٦٤٨ في حصار قلعة بونتفراكت للمزيد ينظر :

Wikipidia , free Encyclopidia, Thomas Rainsborough.

(٤٨) جون ولدمان(١٦٢١-١٦٩٣): قائد عسكري وسياسي انكليزي ، خدم في قيادة الجيش البرلماني مع القائد فيرفاكس في الحرب الاهلية ،عارض التفاوض مع الملك سنة ١٦٤٧،انتخب عضواً في البرلمان الحامي الثاني سنة ١٦٥٤ ولكنه ابعد مع من ابعدو من البرلمان بالقوة ، اودع السجن سنة ١٦٥٥ بتهمة التمر ضد كرومل للمزيد ينظر:

Wikipidia , free Encyclopidia, John Wildman.

(٤٩)ادوارد سكسبي (١٦١٦-١٦٥٨) : رجل دولة وعسكري وسياسي انكليزي ، ايد افكار انصار المساوات ودافع عنها في محادثات بوتني ، عارض التفاوض مع الملك سنة ١٦٤٧، قاتل ضد الايرلنديين والاسكتلنديين سنة ١٦٥١،عارض كرومل عند حله البرلمان الرث في نيسان ١٦٥٣واتهمه بالاستبداد في الحكم ، اهم بالتآمر ضد

كرومل سنة ١٦٥٥، غادر الى اسبانيا وتآمر ضد كرومل، اعتقل عند عودته الن انكلترا سنة ١٦٥٧ومات في السجن في ١٣كانون الثاني سنة ١٦٥٨للمزيد ينظر:

Oxford Dictionary of National Biography,Edward Sexbey.

(٥٠)جورج هـ سباين ، المصدر السابق، ص٦٥٨.

(٥١)المصدر نفسه، ص٦٥٨.

(52) Wood house,Op.Cit,PP.26-27.

(٥٣)جورج هـ. سباين ، المصدر السابق، ص٦٥٨ ؛ Moson , op. cit , PP.50-512.

(54)Gentles, Ian ,The New Model Army in England , Ireland, and Scotland,1645-1653,Oxford,1992,p.209;

Michael B. levy ,Freedom . Property and Levellers : The Case of John Lilburn, The Western Political Quarterly,Vol.36,No.1(Mar.,1983),pp.116-133.

(55)Quoted, in Gentles,,P.210.

(56) Pease,Op.Cit,218.

(57) Ibid, p.218.

(٥٨)جورج هـ. سباين ، المصدر السابق ، ص٦٥٨.

(٥٩)المصدر نفسه، ص٦٥٥-٦٥٨.

(60)Wood House,Op.Cit,PP.52-54.